

# الناس أولاً

## روبرتو بيسيو

السكرتاريا الدولية للراصد الاجتماعي

يرى كثيرون أن إفلاس بنك "ليمان برادرز" للاستثمار، هو منعطف سلسلة من انهيارات النظام المصرفي تنتشر كالنار عبر الأسواق المالية والبورصات في كل اقتصادات العالم الغنية. منذ ذلك الحين، سيطرت "الأزمة" العالمية على وسائل الإعلام وعلى الجدل السياسي حول العالم. وكثيراً ما يُستشهد في هذا السياق بالانهيار الكبير الذي حدث في أوائل الثلاثينيات من القرن المنصرم، محدثاً هزة للعالم بصفته السابقة الوحيدة من نوعها آنذاك. وقد قارن المؤرخ المعروف "إريك هوسباوم" سقوط "وول ستريت" بسقوط حائط برلين. وذكر "هوسباوم" الذي يعتبر أعظم مؤرخي القرن العشرين "إن الاقتصاد الرأسمالي للسوق الحر، المنفلت والخارج عن السيطرة (... ) والذي أسر العالم وحكوماته منذ مارغريت تاتشر والرئيس ريفان (... ) ينهار الآن أمام أعيننا" تماماً مثلما "انهارت الاقتصادات المركزية التي كانت تخططها الدولة على النمط السوفييتي منذ عشرين عاماً خلت"<sup>(1)</sup>.

لم تهدأ العاصفة بعد. ففي الوقت الذي بدأت فيه بنوك الاستثمار المتصلة سياسياً بالولايات المتحدة، مثل "غولدمان ساشس" Goldman Sachs في جنبي أرباح من جديد، وكافآت التنفيذيين فيها بعلوات وصلت الى ملايين الدولارات، فإن البطالة مازالت تنمو في معظم الاقتصادات التي تدعى "متقدمة". وما هي موجة تسونامي قد شرعت لتوها، وبعد سنة من زلزال المركز المالي، في ضرب سواحل أكثر بعداً. في بوليفيا، على سبيل

(1) انظر: "باءت الاشتراكية بالفشل. وأعلنت الرأسمالية إفلاسها. فماذا بعد؟" بقلم: إريك نوسباوم

"Socialism has failed. Now capitalism is bankrupt. So what comes next?" by Eric Hobsbawm, published by The Guardian on April 10, 2009. Available from: <www.guardian.co.uk>

المثال، يكتب التحالف المحلي لشبكة الراصد الاجتماعي، ضمن إسهامه في هذا التقرير، أنه "عندما أحدثت دائرة النمو الاقتصادي العالمي جلبة في الماضي (قبل الأزمة)، وقفت بوليفيا وراقبت، عاجزة عن الإفادة من الفرصة في إرساء إيقاعها في التنمية. كان اقتصادها قد بدأ لتوه في مواكبة السرعة، عندما بدأ الانتعاش العالمي في التوقف ثم الدوران للخلف".

يتضمن هذا التقرير النتائج التي استخلصتها منظمات المجتمع المدني في أكثر من 60 دولة. وهو التقرير العالمي الأول من القاع إلى القمة، الذي يدور حول الأثر الاجتماعي للأزمة. وقد قدمت هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى تقارير حول الوظائف التي سيفقدتها ملايين من الناس حول العالم، وملايين أكثر سيُلقى بهم إلى الفقر، بالإضافة إلى عدد الأطفال المحتمل أن يقضوا نحبهم؛ نتيجة عجز الأسواق عن حل المشكلات التي خلقتها (على عكس ما كان سائداً من اعتقاد حتى السنة الماضية). وتعود قيمة هذه النتائج إلى أنها قد تم حسابها من قبل تجمعات عالمية، وليست نتيجة مراقبة مباشرة من الواقع المحلي. ومن خلال تراكم النتائج الواردة من البلدان الغنية والفقيرة ومن جميع القارات، تظهر لنا تشابهات ملحوظة، وأيضاً الأوضاع المتنوعة التي تثير الصورة المتوافرة حتى الآن. وهو ما يجعلها أكثر درامية، وتضع تحدياً أمام صناع القرار، وهو تطبيق سياسات تضع الناس في المقام الأول، كضرورة ملحة. والأمر ليس مجرد عدالة اجتماعية فحسب، بل سياسة اقتصادية مؤثرة، ورؤية عامة مختصرة لمختلف الدول التي يستعرضها التقرير.

## متفرجون أربياء

في النظم المالية الرأسمالية، مثلما الحال في أحد الكازينوات، كلما زادت خطورة الرهانات كلما ازدادت الأرباح. إلا أن الرهانات الخطرة تعني أيضاً خسارات متكررة. وبهذا المنطق، لا تتمثل الفضيحة في إفلاس بنك "ليمان برادرز"، بل في القرار الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة جورج بوش ووزير ماليته "هانك بولسون" بصرف مئات المليارات من

الدولارات من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ بنوك فاشلة، مثل "غولدمان ساشس" الذي كان "بولسون" المسؤول التنفيذي الرئيسي له قبل الانضمام إلى الحكومة، وأيضاً لإنقاذ مجموعات تأمين، مثل المجموعة الاميركية الدولية A.I.G.

وعندما علم "ياي بوني" الرئيس المنتخب لدولة بنين نظراً لسمعته القوية كمصرفي، بهذا القرار، تسائل عن مصدر تريليونات الدولارات التي خصصت لعملية الإنقاذ هذه؟ وخلص إلى أن الفقراء هم من سيدفعون في النهاية ثمن هذه الأزمة. وياتي التقرير البلجيكي للراصد الاجتماعي متفقاً مع هذا: فعندما انهارت أسهم البنوك والمشاريع الرئيسية في البلد، اتجهت الحكومة البلجيكية إلى إنقاذ البنوك، ومنحت ضمانات إيداعية. ومازالت الأزمة تتسبب في ارتفاع معدلات البطالة، فيما تبرز تكلفة إنقاذ البنوك بزيادة مضطردة في الدين العام، ترافقها آثار خطيرة تتعلق بعدم توفير الأمن الاجتماعي. في بنين نفسها، اكتشف التحالف المحلي للراصد الاجتماعي أن الدولة في سبيلها لإنعاش الاقتصاد، تتنافس مع الفقراء على مواد البناء الشحيحة، فيما تقوم المنظمات القاعدية بالتعبئة ضد التكلفة المتزايدة للحياة.

وكثير من التقارير الوطنية للراصد الاجتماعي، تبين مدى معاناة النساء جراء هذه الأزمة، بقدر يزيد نسبياً عن قدر معاناة غيرهن من فئات المجتمع الأخرى. ووفق تعبير التحالف البولندي، فإن "انخفاض دخول الأسر بسبب الأزمة الاقتصادية، قد يسبب إفقاراً لكل الفئات الاجتماعية، خصوصاً وسط الطبقات الدنيا والمتوسطة. ومن المحتمل جداً أن يكون لهذا الإفكار بدوره أثر أكثر دلالة على النساء، نظراً لأنهن المسؤولات الرئيسيات تقليدياً عن حسن حال الأسرة (وبشكل خاص وسط الفئات منخفضة الدخل). ووفقاً لبعض المحللين، فإن الأزمات تعظم من القطاع الرمادي (غير الرسمي) في الاقتصاد البولندي. حيث يسعى كثير من المقاولين وأصحاب المشاريع،

خصوصاً الصغار منهم، الى تخفيض تكلفة العمالة الى حدها الأدنى، والتهرب من الضرائب وغيرها من التكاليف المرتبطة بالعمالة الرسمية. ويبدو من المرجح أن نمو الاقتصاد الرمادي، سيكون أشد تأثيراً على النساء منه على الرجال، حيث غالباً ما تلتحق النساء بالأعمال ذات الأجور الزهيدة، خصوصاً في قطاع الخدمات الخاصة (تجارة التجزئة مثلاً).

وفي فرنسا، كان للأزمة العالمية أثر مباشر على الفقراء، كما هو الحال في جميع الدول المتقدمة التي بدأت منها الأزمة. وقد تمثلت الآثار الأكثر وضوحاً في ارتفاع البطالة، وزيادة الاستبعاد الاجتماعي، والقطاعات التي كانت منذ وقت ليس ببعيد في وضع مريح، أصبحت الآن تعاني نقص الطعام وفقاً لما جاء في التقرير الفرنسي للراصد الاجتماعي. وبالمثل، لا تتضمن استراتيجية إدارة الحكومة الألمانية للأزمة أهدافاً اجتماعية أو بيئية. فقد كانت مجمل التحركات التنشيطية والاستقطاعات الضريبية جائرة. حيث كشفت ممارسات الاستبعاد، وانتشار العمالة المؤقتة، عن الوجه القبيح لسحب يد الدولة، أو إلغاء النظامية، وأصبح الفقر "هائلاً" في الأطراف الشرقية والغربية من أوروبا، وفق ما جاء في تقارير تحالفات الراصد الاجتماعي من البرتغال ومولدوفا.

في جمهورية التشيك "تسبب الأزمة الاقتصادية العالمية انخفاضاً في مستويات العيش"، وهو ما يرجع بشكل رئيسي الى ارتفاع البطالة. ويتحدى التحالف التشيكي للراصد الاجتماعي الأرقام الرسمية الخاصة بالبطالة، مبرهنًا على أن 178.000 فرد ممن اعتبروا غير فاعلين في السعي الى العمل، تجنبهم الإحصاء، وأن إضافة هذه الفئة من شأنها دفع معدل البطالة الى أعلى بنسبة 50%. فقد اتضح أن العمال الأجانب، وخصوصاً الآسيويين منهم، هم الأكثر معاناة في جمهورية التشيك. إلا أن تحالفات الراصد الاجتماعي في كل من مالطا وسلوفاكيا وقبرص تقدم تقارير عن الصعوبات التي تواجه الأجانب بصورة متزايدة، بل ووجود حالات من كراهية الأجانب.

من ناحية أخرى، وفدت تقارير عن

الصعوبات الاقتصادية الناتجة من انخفاض تحويلات العمال المصدرين في الفلبين والمغرب والمكسيك ونيكارغوا، وبلاد كثيرة غيرها. وفي حالة مصر "فإن انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وعائدات المهاجرين، قد مارست ضغطاً على سوق العمل، غير المجهزة أساساً لاستيعاب مزيد من العمال المتعطلين". وفي السلفادور، تتلقى 300.000 أسرة 26.7% من إجمال السكان - أموالاً من الخارج، تساعد في الإنفاق على تكاليف المأكل والملبس والخدمات الأساسية". فقد توقف نمو تدفق التحويلات تقريباً في عام 2008، ومن المقرر أن تبدأ في الانهيار خلال هذا العام 2009.

إن السرعة التي حدث فيها تأثر البلدان بالتسونامي، لا ترتبط بالطبع ببعدها المكاني عن "وول ستريت"، بل ترتبط بكيفية ارتباط اقتصادها بمن هم في المركز. في موزمبيق، مثلاً، التي تعد واحدة من أفقر بلدان العالم، نشر بنك موزمبيق الدولي (Millennium Bim) تقريراً يتنبأ بأن اقتصاد الأمة سيتقلص بسبب النمو السلبي في البلدان المانحة التي تمول أكثر من نصف الموازنة الوطنية، وتلك التي تقوم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويذكر تقرير الراصد الاجتماعي في موزمبيق أن أسعار الألمنيوم والدخان والسكر والشاي والكستناء والجبري قد انهارت. وسوف تتأثر عوائد التصدير، وبالتالي ستضعف الأنشطة التي تدعم النمو الاقتصادي، ومن ثم ستعيق جهود تعزيز السياحة.

ولا يختلف الوضع في تنزانيا التي تعتمد ميزانيتها على المساعدات بنسبة 42%. ويبيّن التقرير الفرنسي للراصد الاجتماعي أنه بسبب الأزمة، وعجز الدولة عن إيجاد موارد جديدة لمساعدات التنمية الرسمية، فإن هذه المساعدة قد تراجعت تراجعاً حاداً، وأن فرنسا لن تفي بالتزاماتها في هذا المجال. في المقابل، أكدت إسبانيا على التزامها بتمويل 0.7% من دخلها القومي للمساعدات الرسمية للتنمية بحلول عام 2012. ولكن حتى إذا أوفت جميع الدول المانحة بالتزاماتها، فقد تم التعبير عن تلك الأهداف على شكل نسب مئوية من الاقتصاد، ومن ثم فإن موازنات المساعدات الرسمية للتنمية مربوطة حتماً بالتخفيضات

الواردة في أوقات الهبوط. أما في البلدان النامية، فكلما كبرت الصلة مع الاقتصاد العالمي كبر الأثر، وكان حدوثه أسرع. فالمكسيك وشيلي، في أمريكا اللاتينية، لانهما ارتبطا باقتصاد الولايات المتحدة من خلال اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار، فقد تأثرا تأثراً مباشراً بالأزمة. فأسعار النحاس، التصدير الرئيسي لشيلي، ارتفعت لأكثر من أربعة دولارات أميركية للبرطل الواحد في منتصف عام 2008، ثم هبطت الى 1.4 دولار في نهاية العام نفسه. إلا أن الأثر الأكثر بروزاً للأزمة في شيلي، وفق تقرير الراصد الاجتماعي، يتمثل في هبوط مدخرات المعاش التي تستثمر في أصول مالية محلية وأجنبية. فقد منيت مدخرات التقاعد بخسارة قيمتها 27 بليون دولار، أي أكثر من 26% من إجمالي أموال المعاشات، بنهاية عام 2008. وهذا هو السبب في تعرض الثروة الأسرية لأكبر خسارة في أمريكا اللاتينية، بالرغم من احتجاجات المتضررين المتكررة، فلم يكونوا محظوظين مثل حاملي الأسهم في بعض البنوك العالمية الكبرى، حيث لم يهب أحد لنجدهم، ولم يفعل أحد شيئاً لتعويضهم.

وقد تسبب انهيار أسعار السلع في انتشار الأزمة في بلدان كثيرة. ففي أوغندا، يقدر التحالف الوطني للراصد الاجتماعي أن هذا الوضع قد يقلب التقدم الاجتماعي الحديث، ويستحيل معه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعاني زامبيا، ربما أكثر من شيلي، من هبوط أسعار النحاس الذي تعتمد عليه البلاد اعتماداً كبيراً. وقد جاء في إسهام زامبيا للراصد الاجتماعي، أنه "خلافًا للولايات المتحدة، وغيرها من البلدان التي استجابت للانهيار الاقتصادي، بمنح تمويلات للبنوك الخاسرة والصناعات الرئيسية سعيًا منها الى إنقاذها، فإن الرئيس الزامبي روبيا باندا لا يمتلك أي موارد ليصونها".

ويعلق التقرير الوارد من غانا على المشكلة نفسها، ذاكراً أن "المسألة التي يحاول المواطنون مواجهتها ومعالجتها، هل ينبغي على الدولة أن تركز على مساعدة المجتمع الدولي في تغلبها على الانهيار الاقتصادي، أم تلجأ الى مبادرات مالية ونقدية صعبة؟". وفي البرازيل أيضاً نجد الخبر المالي "فرناندو كارديم" يكتب في تحليله الوارد

في الاتحاد. " فقط 0.6% من مبلغ 2.2 بليون يورو قد أنفقت بنهاية عام 2008. كما أن نقص القدرة المالية، والبيروقراطية الزائدة، والإجراءات التي لا تتمتع بالشفافية، كلها عوامل منعت الأموال من الوصول إلى المنتفعين المستهدفين".

## الإبطاء يمكن أن يكون درامياً

عندما بدأت الأزمة المالية، وضع الاقتصاديون فرضاً "فك ارتباطاً" تنموياً رقيقاً بالبيئة" يمكن للاقتصاديات الناشئة وفقاً له ألا تتأثر بالأزمة المالية العالمية، بحكم احتياطها من العملة الأجنبية، وكشوف الرصيد الخاصة بالشركات القوية والقطاعات المصرفية التي تنتم نسبياً بالصحة. ولكن الاقتصادات الناشئة شعرت بالأثر على أي حال. وتذكر الرائد الاجتماعي في الهند "أن التنبؤ الأولي للحكومة بأن البلاد ستكون بعيدة عن أثر الأزمة، كان تنبؤاً قصير النظر"، وقد هبط النمو الاقتصادي من نسبة 9.3% وهي نسبة صحية في عام 2007 إلى 7.3% في عام 2008. وفي عام 2009 تتبأ صندوق النقد الدولي نمو نسبته 4.5%. وقد حدث هبوط مشابه من رقمين إلى 5% في فيتنام وبيرو وكومبوديا.

إن نمواً قدره 5% يمكن أن يجعل وزراء المالية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشعرون بالحسد، حيث أن معظمهم يسعون إلى النهوض من النمو السلبي (أي الركود)، ولكن لا ينبغي تجاهل نقطة الانطلاق. فتعني نسبة نمو 5% سنوياً في بلدان الدخل المنخفض، زيادة أقل من عشرة سنوات يومياً للشخص العادي. ولكن السنوات القليلة تصنع فرقاً كبيراً بالنسبة للفقير. وكما تشير الرائد الاجتماعي في كمبوديا، على سبيل المثال، فإن انخفاض معدل النمو إلى النصف، يعني أن "الناس الذين يعيشون حول تونل ساب، البحيرة الرئيسية في البلاد، يكونون بخاصة هم الأكثر عرضة للتأثر، أو الأكثر هشاشة. حيث إنهم قد وقعوا بالفعل فريسة للدين تلبية لأغراضهم. وفي العام الماضي كانوا مضطرين لبيع أصول إنتاجية، وإخراج أطفالهم من المدارس لتشغيلهم".

إدخالها نظام الضرائب على الدخل بصفة مؤقتة، تحت مسمى "التضامن"، وكذلك على المعاشات بنسبة 6% لمن يكسبون أكثر من 170 دولاراً. وقد أثار هذا سخطاً في أوساط العمال والموظفين، فيما أعلنت الاتحادات العمالية الاحتجاج. وحثتهم أن ضرائب "التضامن" ستصيب الأكثر فقراً مسببة انخفاضاً في الرواتب وزيادة في البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي، في حين سيظل الأغنياء بلا مساس. وما بين عشية وضحاها، ألغيت الخطة الخاصة بالمدخرات. ووفقاً للحزب الصربي في الرائد الاجتماعي، كانت الحكومة "محصورة بين الخوف من الاضطراب الاجتماعي من جهة، والضغط من صندوق النقد الدولي من الجهة الأخرى. واتسمت الأسابيع التالية بأصوات متضاربة من صانعي السياسات الذين أعلنوا مجموعات جديدة من التدابير الخاصة بالادخار في الليلة التي سبقت صباح إلغائها".

واحتوت قائمة الأفكار الجديدة تخفيض عدد الوزارات، وزيادة الضرائب على الملكية، وفرض ضرائب على فواتير الهواتف الخليوية، وعلى شراء السيارات الجديدة، وإدخال ضريبة على السيارات الفارهة، وحظر التشغيل الجديد في القطاع العام، والحد من الرحلات التجارية إلى الخارج، وتقليل ساعات العمل. كما ذكر "المراقبون" الصربيون أنه إذا "كان القانون الذي تم تبنيه حديثاً حول مصادرة الممتلكات التي تم تكوينها من خلال الجريمة، فإن الدولة يمكنها تجميع 2.64 بليون دولار في سنة واحدة، وهو مبلغ يساوي المبلغ الذي كانت صربيا تطلبه من صندوق النقد الدولي".

وفي بلغاريا، ترى المنظمات غير الحكومية والاتحادات العمالية أن تخفيض النفقات الاجتماعية أمر غير مقبول في أوقات الأزمة. وتحذر مجموعة الرائد الاجتماعي المحلية هناك، من "أن أي تخفيض إضافي يمكن أن يؤدي بالسلام الاجتماعي في البلاد". وبالرغم من تدعيم خبراء المنظمات غير الحكومية لزيادة نصيب الاستثمار الموجه إلى البنية الأساسية في النقل، إلا أنهم ينتقدون بحدة فشل الحكومة في استخدام الأموال البنوية للاتحاد الأوروبي التي خصصت لبلغاريا، أثناء السنتين الأوليين من عضويتها الكاملة

في التقرير المحلي للراصد الاجتماعي: "إن الدخل المتزايد وعوائد الضرائب (...) هو بالضبط ما يسعى الرئيس أوباما إلى تحقيقه في الولايات المتحدة، وهو أيضاً ما ظل مدير صندوق النقد الدولي "شترأوس خان" يدافع عنه مراراً وتكراراً منذ عام 2007".

والآن "إن صندوق النقد الدولي نفسه يقاوم تبني هذه الرؤية، على حد ما أوضحت الشروط المفروضة على بلدان وسط أوروبا التي كفلها صندوق النقد الدولي". وفي حالة رومانيا، يذكر التقرير الوطني للراصد الاجتماعي هناك، أن "قرض صندوق النقد الدولي، يبدو وكأنه قد تم التعاقد عليه تحت ضغوط خارجية، ولسبب رئيسي يتمثل في إنقاذ مصالح الشركات الأجنبية داخل البلاد. وأن مثل هذا القرض لن يخدم في تسديد ديون البلد الخارجية، بل سيغطي الديون المستحقة للفروع المحلية للبنوك الأجنبية. ومن ثم فإن الأموال العامة سوف تستخدم في إصلاح الضرر الذي تسبب فيه رأس المال الخاص". وبدلاً من رد الفعل على الحاجات المحلية، توجه صندوق النقد الدولي إلى رومانيا نتيجة "للدعوات اليائسة من الحكومة النمساوية لتدخل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لإنقاذ بنوك في أوروبا الشرقية". فقد أقرضت بنوك نمسوية المنطقة مبلغاً يعادل 70% من إجمالي الناتج القومي للنمسا، "وتسديدات القرض التي تمثل 40% من الموازنة السنوية لرومانيا، لن تكون ممكنة إلا على مدى عشر سنوات، من خلال تخفيض مستوى عيش المواطنين".

وفي المجر، كانت كفاءة صندوق النقد الدولي مطلوبة لتجنب انهيار الكلي للاقتصاد المجري، ولكنها أدت إلى تدهور وزيادة في الضرائب وإلى تدابير من قبل الدولة، مثل تضيق الإنفاق وغيره من التدابير غير الشائعة. وقد أجبر رئيس الوزراء "فريس جيوكزاني" على الاستقالة في آذار/مارس 2009. وتخطط الحكومة الجديدة لاستقطاع من المعاشات، وعلوات القطاع العام والدعم الخاص بالأموال، والرهن العقاري ودعم المواصلات، ورفع سن التقاعد.

كذلك الحال في صربيا، حيث أدى ضغط صندوق النقد الدولي إلى تقليل عجز الدولة وإعلان الحكومة في آذار/مارس 2009

## أزمة دائمة

المطلوبة، بالإضافة الى التشريع".

متزايد ضد المرأة، والأطفال والمسنين".

### الاستقطاب

في آذار/مارس 2009، وفي ظل الأزمة والجدل السياسي حول كيفية تخفيض النفقات في صربيا، نظم معرض للسيارات في بلغراد. وقد بيعت حينها جميع الماركات باهظة الثمن في يوم الافتتاح، بإجمالي زاد عن 2.6 مليوني دولار!

لقد تفاقم الاستقطاب بفعل الأزمة في كل مكان. فيصنف تقرير الرائد الاجتماعي من البحرين الوضع متمثلاً في "زيادة أعداد المليونيرات، وتقلص في الطبقة الوسطى، وإفقار للطبقة الدنيا". كما أن الشعور بعدم الإنصاف، وهو حال أكثر من الفقر المطلق، قد أدى الى "مواجهات متكررة وتوتر بين المجتمعات المفقرّة وقوات الأمن، خصوصاً في القرى. وهو ما جعل البنك الدولي يضع البحرين الآن في مرتبة منخفضة بالنسبة للاستقرار السياسي".

في فيتنام التي تم الاستشهاد بها كثيراً، كمثال على نموذج تنمية انتشل الملايين من براثن الفقر، نجد أن استهلاك الفئة الأغنى في البلاد وتمثل 20% من المجتمع، يشكل نسبة 43.3% من إجمالي النفقات، بينما تتفق نسبة الـ80% الباقية من المجتمع بصورة متواضعة. الاستقطاب نفسه يصفه تقرير الرائد الاجتماعي في هندوراس. حيث المواجهة بين الأغنياء والفقراء هي أس الانقلاب الذي أطاح الرئيس "مانويل زيلايا" في حزيران/يونيه 2009، منعشة بذلك ممارسة "تغيير النظام" التي بدت أمريكا اللاتينية وكأنها قد تخلت عنها، لصالح مناهج ديمقراطية منذ عقدين من الزمن.

وفي البلد المجاور، كوستاريكا، مرفأ السلام التقليدي والاستقرار الدستوري في أمريكا الوسطى، يحذر المراقبون من أنه "إذا لم يتم التعامل مع التحديات [الخاصة بالأزمة] على أساس الحوار الاجتماعي، وبواسطة تغيير حاسم بالطبع، فإن الإصرار على الطول التقليدية (سيولة مرة واحدة واستقطاعات في النفقات العامة، وأيضاً تخفيض في الحقوق) سيؤدي بلا شك الى درجة كبيرة من انعدام المساواة والفقر، والى الخطورة التي أشرنا إليها بالفقر الحرج المتحول، بسبب فقدان الدخل، الى فقر بنيوي، وعنف

### لعبة النعامة

"في كينيا تعيش الحكومة حالة إنكار". هكذا يخبرنا المراقبون المحليون هناك، "حيث تلعب لعبة النعامة، بدفن رأسها في الرمال. فالنخبة الحاكمة تدفع بأن الأزمة ظرفية وأن الاقتصاد الوطني محمي بما يكفي بفعل روابطه الضعيفة مع الرأسمال الدولي".

وقد وردت تقارير عن حالات مشابهة من الإنكار في بلدان كثيرة. في حالة مولدوفا، وجدت الرائد الاجتماعي انه قبل انتخابات نيسان/إبريل 2009، نفت الحكومة بشدة أن يكون للأزمة تأثير على البلاد، وحاولت الحفاظ بصورة مصطنعة على الوضع الاقتصادي. ولم يكن البنك الدولي شديد التفاؤل، وخلص الى أن مولدوفا هي الأعلى مستوى من بين الدول النامية التي تعاني الهشاشة، أو الأكثر عرضة لآثار الأزمة. ولكن بعد الانتخابات أعلن الرئيس فورونين في اجتماع مع رجال أعمال وأعضاء في الحكومة وأعضاء في الكونغرس وسياسيين، أن "الأزمة حريق، كارثة". وأوضح مسؤولو الحكومة أن التقليل من الأزمة قبل الانتخابات كان يستهدف منه عدم "خلق حالة من الرعب".

وفي أوضاع أخرى، لم يرق الساسة المسؤولون بالتقليل من أهمية الأزمة فحسب، بل تبنى قادة المؤسسات الاجتماعية النهج نفسه، متخوفين في ذلك من أن تؤدي الكارثة بصانعي القرار الى قبول المطالب الانتهازية التي رفعها من يتمتعون فعلياً بالمزاي. فتخبرنا الرائد الاجتماعي في بوليفيا أن "المقاولون البوليفيون يمثلون جزءاً من هذا التيار، مستجيبين للهبوط العالمي الحاد من خلال مفاوضات غير متكافئة، تنقل عبء الأزمة الى كاهل عمالهم من خلال التسريح والتخفيضات في المنافع والأجور".

وفي سلوفانيا، رصد المراقبون المحليون أيضاً أصحاب الأعمال، وهم يسيئون استخدام الخوف من الأزمة؛ لإعادة هيكلة حقوق العمال. في غواتيمالا اتخذت الحكومة تدابير استهدفت مواجهة أزمة الطعام، مثل إلغاء الجمارك على الواردات، أسفرت عن منافع لفئة معينة وليست للمستهلكين.

ومن بارغواي يخبرنا التحالف المحلي

للمرصد الاجتماعي، بأن القطاعات الأولى التي طالبت بدعم إضافي "كانت تلك التي انتفعت من السياسات النيوليبرالية ودمج السوق للحكومة السابقة: مصدرّون زراعيون، وصناعيون، ومصدرون ومنفذو دعاية. (...) فقد أصر منتجو الصويا مثلاً، على ألا يقتصر دور الحكومة على تغطية خسارتهم، بل أن تمدّهم أيضاً بما يكفي من أموال من الدعم العام للحفاظ على مستوى إنتاجهم وأرباحهم. وبالفعل فقد حققوا أرباحاً استثنائية في الدورة السابقة. ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى المضاربات في مستقبل سوق السلع الزراعية، والتي صاحبها الترويج للوقود الحيوي في بلدان كثيرة".

وفي بولندا "يعتقد العامة أن البنوك تتلاعب بمعدلات التغير على حساب العملاء. وفي الوقت الحالي، يمكن أن يصل الفارق بين معدل الشراء والبيع إلى 12%<sup>(2)</sup> فيما يعجز حتى مكتب المنافسة وحماية المستهلك عن فرض قيود على معدل تغيير. ومن هنا تتشكل جماعات المستهلكين عبر الإنترنت بغرض شراء العملات الأجنبية بكميات كبيرة، وأحياناً حتى يعيدوا التفاوض على قواعد وشروط الاتفاقات الائتمانية". بعد حضورها حلقة نقاشية نظمتها "شبكة العالم الثالث" حول الاستجابات الآسيوية للأزمة، كتبت منسقة المدافعة في المرصد الاجتماعي "ناتاليا كاردونا" Natalia Cardona يبدو أن هناك "أجواء من الدفاعية وسط حكومات المنطقة. إذ بدلاً من نهج مبادر وفعال وجديد لتغيير النظام المالي الدولي، فإنهم يعتمدون على سياسات قديمة في التعامل مع مشكلات اقتصادية جديدة وأسوأ".

وترى المرصد الاجتماعي في الأرجنتين أن الحكومة هناك، تبدو غير مجهزة في مواجهة ضخامة التحديات التي تفرضها الأزمة. فيما يعتقد التحالف البرازيلي أن قادة البلاد "يخلطون بين العجز عن العمل

(2) مسح إلكتروني على الإنترنت قامت به: Money.pl. ويمكن الاطلاع على نسخة منه على العنوان: [www.money.pl/banki/wiadomosci/arttykul/ciezki;los;posiadaczy;kredytow;banki;uderzaja;spreadem,207,0,383183.html](http://www.money.pl/banki/wiadomosci/arttykul/ciezki;los;posiadaczy;kredytow;banki;uderzaja;spreadem,207,0,383183.html)

والاحتباس المالي. ففي أوقات الركوض "تهبط عوائد الضرائب، بينما ترتفع نفقات الأمن الاجتماعي. وقتئذ يرتفع العجز المالي وذلك تحديداً لأن الحكومات لم تكن جريئة بما يكفي، حتى في الأوضاع المالية الأسوأ مما سيكون عليه الحال إذا كانت قد عملت بحسم على دعم المطالب".

### دعم المميزين

الأكثر من ذلك أن النجاح لم يكن حليف كل المحاولات التي جرت للنهوض بالاقتصاد، أو أنها حتى لم تكن محاولات كافية. فالمرقبون الكنديون يعتقدون أن "خطة الحكومة لتحفيز الاقتصاد قصيرة النظر، حيث إنها لا تلبّي احتياجات آلاف المواطنين ممن يشعرون بلهيب الأزمة. والوظائف التي أوجدتها استثمارات الحكومة تقع في صناعات يهيمن عليها الرجال، فيما نجد النساء أكثر تمثيلاً في أعمال مجهدّة غير مستقرة، ويتصدرون قائمة ضحايا تسريع العمالة".

هذا تقريباً الكلام نفسه الذي ورد في تقرير المرصد الاجتماعي التايلاندي: "من بين الإجراءات الأكثر إثارة للجدل، تسليم الحكومة مبلغ 2000 بات تايلاندي (57 دولاراً أمريكياً) لمستخدمي الحكومة والقطاع الخاص ممن يقل دخلهم عن 14000 بات (397 دولاراً) شهرياً. حتى المؤهلون للحصول على هذا المبلغ انتقدوا السياسة كنوع من التعميم الأخرق، في مقابل التحفيز الاقتصادي الهادف. على سبيل المثال، نظراً لأن معظم العمال المنضوين في هذه الفئة يعملون في القطاع غير الرسمي، فإنهم لا تنطبق عليهم المساعدة، وهو ما يطرح أيضاً قضية التمييز بين الجنسين، حيث إن معظم النساء يعملن في الاقتصاد غير الرسمي".

ففي الوقت الذي تقوم فيه النظم الاقتصادية الغربية بضخ أموال إنقاذ ضخمة جديدة في المؤسسات المالية، وفي بعض الحالات يعيدون بنوكهم إلى النظامية، كأعادة تأميم، فإن البرلمان في كينيا - وفق ما ذكره تحالف المرصد الاجتماعي المحلي - يقوم بتشريع خصخصة الأصول العامة الاستراتيجية القليلة الباقية؛ بغرض توفير ضخ للعائد الحكومي مرة واحدة فقط.

ومن بين المؤسسات التي تم التخطيط لخصصتها الشركة الكينية لتوليد الطاقة، والشركة الكينية للمواسير، وصناعات السكر المملوكة للدولة، والفنادق، والبنوك، وغيرها.

وفي لبنان، أقر كل من رئيس الوزراء ووزير المالية بالآثار السلبية المتوقعة من الأزمة العالمية، والحاجة إلى حماية الاقتصاد الوطني. ولكن تحليل المراقبة المحلية هناك، يخلص إلى أن التدابير التي يطبقونها تسرع من الإجراءات المطلوبة للاتحاق لبنان بمنظمة التجارة العالمية، وهو ما يعني تحرير الخدمات والقطاع الإنتاجي في الاقتصاد المحلي.

بالمثل، وفي تايلاند "فإنه لتطبيق خطة الإنعاش الاقتصادي، تعمل الحكومة أيضاً على إصلاح الهيكل النظامي لصالح أسواق المال. ولكن على عكس بلدان كثيرة تضع ضمانات أكبر لحماية المستهلكين واقتصادهم، فإن تايلاند تسير نحو الانسحاب الكامل للدولة من النظامية إلى التحرير، وزيادة دور السوق الرأسمالي في تنمية الاقتصاد". ويخشى المرقبون التايلانديون أن "تؤدي هذه المبادرة، وبوجود كثير من الأشخاص أنفسهم المنخرطين في الأزمة المالية التي حدثت في عام 1997 ممن يبحثون عن مكاسب قصيرة الأمد، إلى تمهيد الطريق إلى أزمة جديدة بمجرد أن تقف البلاد ثانية على قدميها".

وفي ماليزيا التي تعتمد في نموها الاقتصادي اعتماداً كبيراً على الصادرات، وتستورد معظم الغذاء الخاص بها، يخبرنا تقرير المرصد الاجتماعي أن البلاد "ستعاني مضطرة، ولسنوات مقبلة، من صعوبات اقتصادية. وثمة هبوط حاد في الإنتاج الصناعي، ومعدلات البطالة تطلق عالياً. ويحذر المطلون من أن الركود القادم يمكن أن يكون أسوأ من ركود عام 1997. وقد تعرضت الحكومة لانتقادات بسبب شدة تأخرها في التحرك والتركيز على إنقاذ الشركات. وتقوم منظمات المجتمع المدني هناك بتنظيم الاحتجاجات والمنتديات العامة؛ لرفع الوعي العام بالآثار السلبية لهذه الأزمات، خصوصاً على الفئات الأكثر عرضة للتأثر في المجتمع".

وهذا على عكس السياسات التي تم تطبيقها

« في نيويورك وحدها هناك حوالي ثلاثة ملايين شخص يفتقدون الأمن الغذائي، وكذلك يعتمدون على شراء المواد الغذائية غير الصحية والرخيصة، وتزايد هذا الأمر منذ الأزمة المالية في عام 2008. المتاجر التي تبيع المواد الغذائية الطازجة قليلة في أحياء بروكلين وبرونكس. أحد الحلول لهذه المشكلة هو الزراعة الجماعية المدعومة، والتي تجمع بين المزارع العائلية، وتنتج الزراعة العضوية مع المستهلكين، مما يساهم في الحصول على غذاء صحي داخل المدينة».

نادية جونسون (ويديو وعادل للأغذية، نيويورك)

والوصول الى الأسواق. وهذا من شأنه تعزيز الزراعة والإسهام في الوقت نفسه في خلق فرص عمل، ونمو اقتصادي، وتحقيق حسن العيش للمواطنين". والمطلب نفسه نجده في السنغال، أكثر بلدان غرب أفريقيا استيراداً للغذاء، حيث يقترح المجتمع المدني "العودة الى الزراعة التقليدية التي يجب على الدولة أن تشجعها وتدعمها".

فالزيادة الحقيقية في الأجور، ينبغي أن تكون هي السياسية التنشيطية. هكذا تخلص الراصد الاجتماعي في بلغاريا. وفي الفلبين "نجد حزم التكرات التنشيطية في مسارها الصحيح، ولكنها وعلى خلاف ما توضحه الحكومة، ينبغي أن تقوم على استراتيجية وطنية واضحة، وعلى الحقوق ولصالح الفقراء، وان تهدف الى تقوية الطلب الداخلي، خصوصاً في ضوء المناخ الاقتصادي الحالي المعادي للمصدرين. فيجب أن تكون الأولوية للأمن الغذائي، وخلق فرص عمل عن طريق دعم وتقوية المشاريع المحلية لمنفعة العمال، رجالاً ونساءً، والاستثمار في مشاريع البنية الأساسية الخضراء، ولصالح الفقراء (مثل: بناء شبكة ري، وتوصيل الكهرباء للقرى النائية، وتطوير الطاقة النظيفة) وأيضاً توسيع الأمن الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمتعطلين (...). وأخيراً، إعادة المفاوضات حول الدين الوطني، بحيث يُعجل بتوجه كتلة عائدات الدولة نحو تلبية الحاجات الأساسية للناس، بدلاً من خدمة الدين التي يجب تناولها بجديّة واعتبار".

في تايلاند، تعمل الراصد الاجتماعي على مناصرة تحالف واسع شبيه بالتحالف الذي أدى الى "دستور الشعب" عام 1997، في أعقاب الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا. وفي بيرو يؤكد المراقبون أن "مواجهة

بطرق مختلفة. في المغرب، وحسبما يخبرنا تقرير الراصد الاجتماعي المحلية "أصبحت هناك إضرابات عديدة في قطاعات مختلفة (التعليم والصحة والمجتمعات المحلية، إلخ) وإضراب عام أيضاً. وبين الحركات الاجتماعية الدينامية بشكل خاص، ينبغي أن نذكر النضالات المختلفة التي عضدتها اللجنة التنسيقية للراصد الاجتماعي، في مواجهة التكلفة المرتفعة للحياة، وأيضاً الجمعيات الوطنية للمهنيين المتعطلين. وقد تم وضع استراتيجيات عديدة للتحرك الجماعي، مثل الاعتصامات والمسيرات الشعبية المتزامنة، وأيام التعبئة الوطنية ضد الفقر. ونشير المطالب الى وقف ارتفاع الأسعار، وتدعيم أموال التعويضات، وتطبيق المدرج المتحرك للرواتب، ورفع مستوى الخدمات العامة، ووقف خصخصة توزيع المياه والكهرباء، والمطالبة بالحق في العمل في الخدمة المدنية.

وفي الولايات المتحدة، حيث انطلقت شرارة الأزمة، وحيث ارتفع عدد المتعطلين عن العمل الى 13.1 مليوناً، بزيادة قدرها 5.6 ملايين في بداية الركود، نال الحزب الجمهوري "عقاباً" من قبل الناخبين الذين اختاروا باراك أوباما على أساس الأمل والتغيير. والآن، وحسب التقرير الأمريكي للراصد الاجتماعي، فإن "حركات حقوق الإنسان، والوظائف الخضراء، والتجارة العادلة، والرعاية الصحية، والسكن، تقدم مقترحات وترفع مطالب من أجل تغيير حقيقي وبنوي. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل تبديد هذه الفرصة السانحة للتغيير الحقيقي".

وفي غانا، تطالب الراصد الاجتماعي بدعم المزارعات في شكل استثمارات في المدخلات، مثل الأسمدة، وكذلك في التدريب

في فنزويلا تماماً، حيث تم السعي الى تقليل الفقر وبوضوح، من خلال إنفاق حكومي ضخم. حتى عندما لم تكن السياسات دائماً تتسم بالشفافية، حسبما يود "المراقبون". من ناحية أخرى، تبدوا الجزائر وقد تعلمت بعض الدروس من الأزمة. ففي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن سيدي سعيد أحد قادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أن الحكومة تخلت عن سياسة "كل شيء يمكن خصصته". ويقدر تقرير الراصد الاجتماعي المحلية أن "220 مشروعاً من المشاريع العامة في انتظار الخصخصة، قد أزيلت من قائمة الشركات التي كانت ستباع بمجرد تطبيق تدابير نظامية جديدة. فضلاً عن ذلك، فقد طبق المجلس الوزاري التابع للحكومة في كانون الثاني/يناير 2008 الائتمان البنكي، والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة، بمحو الديون المستحقة لشركات نشطة. وأسندت الحكومة مسؤولية الإشراف على تدابير محو الديون الى مجموعة وزارية عاملة للصناعات المالية، وتشجيع الاستثمار وسط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## الاستثمار في الناس

يمكن لكثير من المواطنين حول العالم، أن يتفوقوا على المحصلة التي خلص إليها المراقبون في بيرو: "في الأوقات الجيدة، يُطلب من العمال بطبيعة الحال الانتظار وبصبر فوائد النمو؛ وفي أوقات الأزمة يكون من المتوقع منهم شد الأحزمة". ولكن هذا ليس عدلاً، والاقتصاديون يدركون الآن، أن هذا حتى لا يجدي. فالحزم التنشيطية التي اعتمدت على استقطاعات ضرائب الأغنياء، ودعم بنوك وشركات كبيرة، لم تسفر عن النتائج المرغوبة. ويتوقع ركود مطول، يميل الأغنياء والطبقات المتوسطة الى توفير مزيد من المال، بدلاً من إنفاقه، بينما تستخدم البنوك الأموال التنشيطية لإعادة بناء أصولها، بدلاً من إقراضها.

ولكن عندما تسير الأموال الى الفقراء، فإنها تتفق فوراً. ولا يرجع سبب هذا الى أنهم يفهمون، على نحو أفضل، دورهم في الإسهام في شفاء الاقتصاد العالمي، بل لانهم لا يمتلكون خياراً آخر.

في جميع أنحاء العالم، تطالب منظمات المجتمع المدني بأشياء متماثلة، ولكن

الأخلاقي. ويدفع المراقبون الإيطاليون بأن "عمل المال الأخلاقي يراعي الكيفية التي سيتم بها استخدام ماله أو ماله، وأيضاً كيفية إفلاس بنكه. فكثير من البنوك اليوم تضاعف جهودها لتحسين سمعتها. فالعودة الى المهمة الأصلية للنظام المصرفي المتمثلة في دعم الاقتصاد الحقيقي، لا بد أن يكون مرجعاً دائماً للبحث عن مخرج للأزمة". والنتيجة التي خلص إليها هؤلاء المراقبون، انما تصلح في كل مكان، ألا وهي: "كلمة السر ينبغي ان تكون محاربة الفقر، وإعادة توزيع الموارد".

المتحدة الاميركية اقترحت بدء حوار على أعلى مستوى حول بنود معينة، مثل إعادة التفاوض العاجل بخصوص اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ووضع ضمانات للعمل والحقوق الاجتماعية، وحقوق الإنسان عموماً في المنطقة. وسوف يشمل هذا تأسيس صندوق تعويضات متباين الاسهامات لأمريكا الشمالية، والتفاوض بشأن اتفاقية وطنية في ما يتعلق بالهجرة، وتوقيع اتفاقية بغرض تشجيع اتفاقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الشمالية".

استجابة للأزمة، نرى كثيرين من أصحاب الأرصد في إيطاليا، يدخلون عالم المال

الضرر الذي تسببت فيه الأزمة، يتطلب تعزيز الطلب المحلي، وذلك بزيادة استهلاك العمال، وحماية الإنتاج الوطني، وأيضاً وقف اتفاقية التجارة الحرة، التي فتحت سوق بيرو على مصراعيه، في أوقات تنقلص فيها الأسواق الدولية".

ويرغب التحالف الوطني المكسيكي للراصد الاجتماعي أيضاً، في مراجعة اتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية: "فقد اقترحت الحركة الوطنية للاستقلال الغذائي والطاقة، وحقوق العمل والحرية الديمقراطية في خطاب بتاريخ 16 نيسان/إبريل 2009 يخاطب باراك أوباما رئيس الولايات